

الفصل الثاني

الحجج المقدمة

باستقراء أقوال المبيحين لنقل الأعضاء البشرية والتبرع بها ، والمذكورة فيما مضى يمكننا حصر الحجج التي احتجوا بها في إباحة ذلك التصرف - بالاقتطاع من جسد الإنسان حيا وميتا - فيما يلي

- ١- أنه سبب - للتداوي - من قدر الله .
 - ٢- نقل الأعضاء البشرية نوع من العلاج . والتداوي مأمور به شرعاً .
 - ٣- أنه إحياء للنفس ، وذلك من أعظم القربات .
 - ٤- أنه من التعاون المأمور به ، وهو كإنقاذ الغريق ومن وقع في حريق .
 - ٥- وأنه من باب البر والإحسان المندوبين شرعاً .
 - ٦- وأنه من الصدقة المندوبة قياساً على التبرع بالمال ، وكذلك على التبرع باللبن الأدمى والدم .
 - ٧- أنه ضرب من الإيثار ، بل ومن أسمى أنواعه قياساً على إيثار الأنصار المهاجرين بالمال والطعام ، وكذلك إيثار علي بن أبي طالب وأبي طلحة النبي صلى الله عليه وسلم بنفسيهما .
 - ٨- أنه نوع من الهبة والهدية التي رغب فيها الشرع وندب إليها .
 - ٩- أنه أبيع للمصلحة .
 - ١٠- أنه أبيع للضرورة ، و" الضرورات تبيح المحظورات " ، وأنه مما أبيع بارتكاب أخف الضررين .
- وهناك قولان شاذان هما :
- ١١- أنه من الأشياء التي أصلها الإباحة ، والمبيح ليس مطالباً بدليل الإباحة .

١٢- أنه مما ثبت بالسنة المطهرة ؛ قياسا على رده صلى الله عليه وسلم عين فتادة لما بدرت في أحد ، وقياسا على أمره صلى الله عليه وسلم الصحابي باتخاذ انف من ذهب .

• • •

وقد اتفقت جمهرة المبيحين لنقل الأعضاء الأدمية بطريق التبرع على حرمة تصرف الإنسان في جسده بما يضره ، ولكنهم أباحوه متعللين بالتعللات المذكورة من قبل، فقد قالوا : " أنه لا يجوز لأحد أن يتصرف في هذا الجسد بما يسوءه أو يهلكه - إلا بالحق - حتى ولو كان هذا التصرف صادرا من صاحب الجسد ذاته " (١) .

وقولهم هذا حجة عليهم فيما ادعوه ؛ فالإنز في اقتطاع أعضاء الجسد والتبرع بها إنما يمثل إساءة مؤكدة للجسد ، وضررا محققا في العاجل والأجل. وهذا محظور كما قالوا " إلا بالحق " ، ويلزم الدليل على أن ذلك التبرع يدخل في ذلك " الحق " ، وينطوي تحت لوائه .

يقول الشيخ محمود شلتوت رحمه الله : " ويهمننا أن نلقت النظر إلى أن حرمة النفوس اصل متيقن ، وأن إباحة ما كان كذلك ، لا تكون إلا بحق ، يتيقن ثبوته عن الشارع، كما يتيقن وقوعه على وجه لا شبهة فيه وهذا أصل ينفك كثيرا في تعرف الحالات التي تندرج بحق تحت قوله تعالى : " إلا بالحق " (٢) .

ومن ادعى إن التبرع بالأعضاء يندرج تحت التصرف " بالحق " فعليه الدليل . وما ادعوه من البر والصدقة والإيثار والتعاون وغيره لا يقوم دليلاً ، ولا حجة فيه؛ لأن " الأمر المطلق لا يعم الأحوال " ؛ كذا قال ابن حجر (٣) ، وسيأتي بعد (٤) . ولا

(١) راجع : ص ٦٠ .

(٢) الإسلام عقيدة وشريعة ، ص ٣٤٦ .

(٣) فتح الباري ، ج ٧ ، ص ٦٥٧ .

(٤) النظر : ص ٣٤٨ .

يحمل ذلك الذي ادعوه على عموم الأحوال ، ويلزم دليل خاص على حال التبصر بالأعضاء الأدمية.

ونلزمهم بقول الله تعالى - في أقوام ادعوا دعاوى بغير سلطان اتاهم^(١) - : " قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين " ^(٢) . والبرهان : الدليل الذي يوقع اليقين ، والمعنى بينوا ما قلتم ببرهان " إن كنتم صادقين " ^(٣) .

ولما كانت معرفة الحكم الشرعي - بالحل أو الحرمة في أي واقعة - هي ثمرة علم الفقه والأصول ؛ كما قرر الإمام أبو حامد الغزالي ؛ فإننا سنلجأ إلى علم أصول الفقه ؛ لنبتين به الاستنباط الصحيح من الاستنباط الباطل ، كما قال الشيخ أبو زهرة ، ثم نعرض ما انتهوا إليه - من صور التصرف في الجسد التي أباحوها - على علم الفقه وكتبه وأبوابه ؛ لنتحقق من وجود الأركان والشروط اللازمة لصحة تلك التصرفات والمعاملات .

ولكننا قبل ذلك سننظر في تفاسير الآيات والأحاديث التي احتجوا بها في الإباحة؛ لنرى أصححها هي أم غير صحيحة ، وعلم تفسير القرآن والحديث أساس كل علوم الشريعة ، ومنه تنبثق وعليه تعتمد ؛ ولذا قدمناه على ماعده من علوم . وعلى ذلك فإننا سننظر فيما ساقوه من حجج في ضوء علوم ثلاثة ، هي :

١- علم تفسير القرآن والحديث .

٢- علم أصول الفقه. ^(٤)

٣- علم الفقه. ^(٥)

(١)السلطان : الحجة .

(٢)الآية ١١١ من سورة : البقرة .

(٣)الجامع لأحكام القرآن القرطبي ، ص ٤٦٣ .

(٤) علم أصول الفقه هو: "دراك القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الفقه" ، أي العلم بالقواعد التي تبين طرق استخراج الأحكام من الأدلة الشرعية.

(٥) الفقه : هو العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية. وعلم أصول الفقه عند الأصوليين هو ما يبني عليه الفقه.